## المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

## المفوضية السامية لحقوق الإنسان: لمحة عامة

إنّ مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان هي **الهيئة الأساسية التابعة للأمم المتّحدة المعنيّة بحقوق الإنسان**. وهي تجسّد التزام العالم بتعزيز وحماية المجموعة الكاملة لحقوق الإنسان والحريات المنصوص عليها في [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان](https://www.ohchr.org/AR/UDHR/Pages/UDHRIndex.aspx).

ولكلّ من [المفوض السامي](https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/HighCommissioner.aspx) والمفوضية ولاية فريدة تقضي:

* **بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع**: تعبّر عن رأيها بموضوعيّة في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، وتساعد في تحديد المعايير المستخدمة لتقييم التقدم المُحرَز في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
* **المساهمة في تمكين الشعوب**: تساهم أنشطتها في مجال الأبحاث والتثقيف والمناصرة في توعية المجتمع الدولي والرأي العام على قضايا حقوق الإنسان وزيادة الانخراط فيها. ما يعني تمكين آلاف الأشخاص في جميع أنحاء العالم من المطالبة بحقوقهم.
* **مساعدة الحكومات**: من خلال وجودها الميداني، تساهم المفوضية في منع التجاوزات وتهدئة الأوضاع التي قد تؤدي إلى صراع. وتغذي أنشطتها في مجال الرصد والتحليل عملية صنع القرارات الحساسة وبرامج التنمية. كما تقدم خدمات بناء القدرات والمشورة القانونية لآلاف الأشخاص، وتدعم سنّ القوانين والسياسات السليمة في جميع أنحاء العالم.
* **دمج منظور حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتّحدة كافة**: تعمل المفوضية على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتّحدة كافة لضمان أن يكون السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، وهي الركائز الأساسية الثلاث للأمم المتحدة، مترابطة ومتعاضدة[[1]](#footnote-1).

### لمحة تاريخيّة عن ولاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان

في أربعينات القرن العشرين، انطلق برنامج مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان ضمن إطار شعبة صغيرة في مقر الأمم المتحدة. ثمّ انتقلت الشعبة، في ثمانينات القرن العشرين إلى جنيف، وتمّ تطويرها لتصبح مركز حقوق الإنسان. واعتمد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المنعقد بين 14 و25 حزيران/ يونيو من العام 1993، [**إعلان وبرنامج عمل فيينا**](https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/ViennaWC.aspx) الذي رفع توصيات عمليّة تهدف إلى تعزيز وتنسيق قدرة الأمم المتّحدة على رصد حقوق الإنسان، ودعا الجمعيةَ العامة إلى أنشاء منصب مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان[[2]](#footnote-2).

أنشأت الجمعيّة العامة مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان في شهر كانون الأوّل/ ديسمبر من العام 1993، بموجب [قرارها رقم 48/141](https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/48/141) الذي يفصّل أيضًا ولايتها، وذلك بعد أشهر قليلة من اعتماد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان [**إعلان وخطة عمل فيينا**](https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/ViennaWC.aspx)**.**

وقد جدد إعلان فيينا، الذي اعتمدته 171 دولة، التزام العالم بحقوق الإنسان. كما دعا إلى تعزيز وتنسيق قدرة الرصد لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

### مهمّة المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

إنّ مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، من خلال تنفيذ مهمتها:

* تمنح الأولوية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر إلحاحًا، الخطرة منها والمزمنة، لا سيما تلك التي تعرض الحياة لخطر وشيك
* تركّز على الأكثر عرضة للخطر والضعف، وعلى جبهات متعددة
* تولي اهتمامًا متساويًا لإعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية
* تقيس تأثير عملها من خلال الفوائد التي يحقّقها الأفراد في جميع أنحاء العالم

### الرؤية الاستراتيجية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للعمل في مجال حقوق الإنسان

تتبع مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، بهدف تحقيق مهمّتها، إطارًا متينًا للنتائج يُعرف بخطة إدارة المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وتستند خارطة الطريق هذه إلى نتائج المشاورات مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومجتمع المانحين والقطاع الخاص. وترتكز خطّة الإدارة الحالية على خطة التنمية لعام 2030 وتغطي الفترة الممتدّة بين العامين 2018 و2021 ضمنًا[[3]](#footnote-3).

**المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العالم: جعل حقوق الإنسان حقيقة على أرض الواقع**

زادت المفوضيّة السامية لحقوق الإنسان، على مر السنين، من وجودها في الميدان، حيث تتواصل مع أعداد متزايدة من الناس وتمكّن الأشد احتياجًا إليها من التعبير عن نفسه. وتشكّل وحدات المفوضيّة السامية الميدانيّة، البعيدة عن المقر، منطلقًا استراتيجيًا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد القطري؛ وتعميم مراعاة حقوق الإنسان، أي إدماج منظور حقوق الإنسان في عمل الفرق القطريّة للأمم المتّحدة؛ والمساعدة على تعزيز المؤسسات الوطنيّة والمجتمع المدنيّ.

ويتجلّى عدد من الطرق يمكن أن تساهم من خلالها الوحدات الميدانيّة في الجهود الرامية إلى تحقيق حقوق الإنسان على أرض الواقع؛ وهي لا تقتصر على رصد وضع حقوق الإنسان في البلدان، بل تساعد أيضًا في بناء قدرة الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المناطة بها واجبات على معالجة قضايا حقوق الإنسان. وفي ما يلي وحدات المفوضيّة السامية الميدانيّة:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **منطقة إفريقيا** | **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** | **منطقة آسيا والمحيط الهادئ** | **منطقة أوروبّا وآسيا الوسطى** | **منطقة الأميركيّتان** |
| المكاتب الإقليميّة |
| - شرق أفريقيا- غرب أفريقيا- جنوب أفريقيا | - الشرق الأوسط و شمال أفريقيا | - المحيط الهادئ- أسيا الجنوبية الشرقية | - آسيا الوسطى - أوروبا | - أمريكا الوسطى- أمريكا الجنوبية |
| مراكز حقوق الإنسان الإقليميّة |
| وسط أفريقيا | مركز جنوب غرب آسيا و المنطقة العربية |  |  |  |
| المكاتب القطريّة/ القائمة بحدّ ذاتها |
| * بوروندي
* تشاد
* غينيا
* ليبيريا
* موريتانيا
* أوغندا
 | * دولة فلسطين
* تونس
* اليمن
 | * كمبوديا
* مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (سول)
 |  | * كولومبيا
* غواتيمالا
* هندوراس
* المكسيك
 |
|  | **حقوق الإنسان على مستوى بعثات الأمم المتّحدة للسلام** |  |
| * [جمهوريّة أفريقيا الوسطى](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/CARSummary20162017.aspx)
* [جمهوريّة كونغو الديمقراطيّة](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/CDSummary1012.aspx)
* [غينيا بيساو](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/GWSummary10-11.aspx)
* مالي
* [الصومال](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/UN-Human-Rights-in-Somalia.aspx)
* جنوب السودان
* [السودان](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/UN-Human-Rights-in-Sudan.aspx)
 | * [العراق](https://www.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/IQOHCHR.aspx)
* [ليبيا](https://www.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/LYProgramme.aspx)
 | * [أفغانستان](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AsiaRegion/Pages/AFSummary12-13.aspx)
 | كوسوفو | [هاييتي](https://www.ohchr.org/EN/Countries/LACRegion/Pages/HTSummary2017.aspx) |
| مستشارو حقوق الإنسان |
| * [كينيا](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/KESummary.aspx)
* مدغشقر
* [مالاوي](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/UN-Human-Rights-in-Malawi.aspx)
* [نيجريا](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/UN-Human-Rights-in-Nigeria.aspx)
* [روندا](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/RW20102011.aspx)
* زمبابوي
 | الأردن | * بنغلادش
* ماليزيا
* [بابوا غينيا الجديدة](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AsiaRegion/Pages/PGSummary.aspx)
* الفلبين
* [سري لانكا](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AsiaRegion/Pages/LKSummary.aspx)
* [تيمور ليشتي](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AsiaRegion/Pages/TLSummary.aspx)
 | * بيلاروسيا
* جمهوريّة مولدوفا
* [الاتحاد الروسي](https://www.ohchr.org/EN/Countries/ENACARegion/Pages/RUSummary20112016.aspx)
* صربيا
* جنوب القوقاز
* جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقًا
 | * الأرجنتين
* بربادوس
* البرازيل
* الجمهورية الدومينيكيّة
* [الأكوادور](https://www.ohchr.org/EN/Countries/LACRegion/Pages/ECSummary1314.aspx)
* [جاميكا](https://www.ohchr.org/EN/Countries/LACRegion/Pages/JMSummary.aspx)
* [الباراغواي](https://www.ohchr.org/EN/Countries/LACRegion/Pages/PYHumanRightsAdviser.aspx)
* البيرو
 |

**14 مكتبًا قطريًّا/ مكتبًا قائمًا بذاته**:

عند إنشاء المكاتب القطريّة والمكاتب القائمة بذاتها، تتفاوض مفوضيّة الأمم المتّحدة الساميّة لحقوق الإنسان مع الحكومات المضيفة على ولاية كاملة تتضمن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على حدّ سواء. وفي العام 2018، كان للمفوضيّة السامية مكاتب في بوروندي، وتشاد، وكولومبيا، وغواتيمالا، وغينيا وهندوراس وجمهوريّة كوريا وموريتانيا والمكسيك ودولة فلسطين وتونس وأوغندا واليمن.

وتتضمن الأنشطة التي تضطلع بها المكاتب القطريّة الرصد، والإبلاغ العلنيّ، وتقديم المساعدة التقنيّة، ورصد القدرات الوطنيّة الطويلة الأجل على معالجة قضايا حقوق الإنسان وتنميتها.

**المشاركة في 13 بعثة من بعثات الأمم المتّحدة للسلام:**

إنّ المفوضيّة السامية لحقوق الإنسان هي الهيئة الرائدة في الأمم المتّحدة التي تعمل على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولكن لجميع فعاليّات الأمم المتحدة دور تضطلع به لتعزّز وتحمي حقوق الإنسان من خلال عملياتها. وفي هذا الصدد، تسعى المفوضيّة السامية إلى إدراج حقوق الإنسان في كافة عناصر بعثات الأمم المتّحدة للسلام.

في العام 2018، دعمت المفوضيّة السامية حوالى 900 موظفًا دوليًّا ووطنيًّا وموظّف دعم في 13 بعثة من بعثات الأمم المتّحدة للسلام في [أفغانستان](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AsiaRegion/Pages/AFIndex.aspx)، [وجمهوريّة إفريقيا الوسطى](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/CFIndex.aspx)، [وجمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/CDIndex.aspx)، [وغينيا بيساو](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/GWIndex.aspx)، [وهاييتي](https://www.ohchr.org/EN/Countries/LACRegion/Pages/HTIndex.aspx)، [والعراق](https://www.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/IQIndex.aspx), وكوسوفو، [وليباريا](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/LRIndex.aspx)، [وليبيا](https://www.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/LYIndex.aspx)، ومالي، [والصومال](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/SOIndex.aspx)، جنوب السودان، [والسودان](https://www.ohchr.org/EN/Countries/AfricaRegion/Pages/SDIndex.aspx).

### 12 مكتبًا ومركزًا إقليميًّا:

في العام 2018، كان لمفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان 12 مكتبًا إقليميًّا غطّت شرق أفريقيا (أديس أبابا) وجنوب إفريقيا (بريتوريا) وغرب أفريقيا (داكار) وأمريكا الوسطى (مدينة بنما) وأمريكا الجنوبيّة (سانتياغو دي شيلي) وأوروبا (بروكسل) وآسيا الوسطى (بيشكيك) وجنوب شرق آسيا (بانكوك) والمحيط الهادئ (سوفا) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بيروت). وللمفوضيّة السامية أيضًا مركز إقليمي لحقوق الإنسان والديموقراطيّة لأفريقيا الوسطى في الكاميرون (ياوندي) ومركز التدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربيّة في قطر (الدوحة).

وللمكاتب الإقليميّة دور حاسم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في مناطقها، تؤديه بوسائل من بينها العمل مع الهيئات الإقليميّة، مثل الاتّحاد الأفريقي.

### 27 مستشارًا لحقوق الإنسان:

مستشارو حقوق الإنسان خبراء تنشرهم المفوضيّة السامية في الميدان لدعم الأفرقة القطريّة للأمم المتّحدة بناءً على طلب المنسقين المقيمين للأمم المتّحدة. ويتابعون ويحللون وضع حقوق الإنسان في البلد الذي يعملون فيه ويقدمون المشورة إلى المنسق المقيم والفريق القطري ككل بشأن استراتيجيات بناء قدرات الدول ومؤسساتها أو دعمها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويعملون مع الجهات الفاعلة الوطنيّة (الحكومات والمجتمع المدني) حول كيفيّة القيام على أفضل نحو بتعزيز معايير حقوق الإنسان وتنفيذها. وفي العام 2018، كان لدى مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان 27 مستشارًا في الأرجنتين، وبنغلاديش، وبربادوس (فريق الأمم المتّحدة الإقليميّ لبربادوس وبلدان شرق الكاريبي)، وبيلاروسيا، والبرازيل، والجمهورية الدومينيكية، والإكوادور، وجمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة السابقة، والأردن، وكينيا، ومدغشقر، ومالاوي، وماليزيا، ومولدوفا، ونيجريا، وبابوا غينيا الجديدة، والبارغواي، والبيرو، والفلبين، وروسيا، ورواندا، وصربيا، وجنوب القوقاز (تبليسي)، وسري لانكا، وتيمور ليشتي، وجامايكا وزيمبابوي.

### الاستجابة السريعة لمواجهة الأزمات الناشئة في مجال حقوق الإنسان:

**تدعم وحدة الاستجابة السريعة التابعة إلى مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان أعمال المفوضيّة بالنشر السريع للموظفين في الميدان. وتدير الوحدة قائمة داخليّة بالموظفين الذين يمكن نشرهم بسرعة في حالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني، ويمكنهم توفير قدرة تعزيزيّة للمكاتب الميدانيّة التابعة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان**. وبناءً على طلب الدول الأعضاء، غالبًا ما تُنشئ المفوضيّة أو تدعم بعثات لتقصي الحقائق ولجان تحقيق تنظر في الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات وخروقات حقوق الإنسان.

وقد قامت وحدة الاستجابة السريعة في الآونة الأخيرة بإنشاء، أو تنسيق إنشاء، بعثات لتقصي الحقائق أو لجان تحقيق، كَلَف مجلس حقوق الإنسان بإنشائها، بشأن الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة وجمهورية كوريا الشعبيّة الديمقراطية حول الأحداث التي وقعت في كاساي، وجنوب السودان، وبوروندي، وميانمار؛ بالإضافة إلى لجنة التحقيق بشأن ماليّ كلف الأمين العام بإنشائها.

وتدير وحدة الاستجابة السريعة صندوق الطوارئ الذي أنشئ من أجل تنفيذ أولويّات المفوّض الساميّ واستراتيجيّاته ردًا على حالات الطوارئ الخاصة بحقوق الإنسان من خلال نشر الموظّفين وتأمين الدعم اللوجستي.

وفي العام 2017، استخدمت مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان صندوق الطوارئ لنشر الموظّفين في البلدان والمناطق التالية: في أنغولا من أجل رصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في كاساي في جمهوريّة كونغو الديمقراطيّة؛ في بنغلادش من أجل رصد انتهاكات حقوق الإنسان بحقّ مجتمع الروهينغيا في ولايات ميانمار ويانغون وراخين؛ في قطر من أجل جمع المعلومات حول تبعات أزمة الخليج؛ في غواتيمالا من أجل مساعدة المكتب القطري على رصد أزمة نظام رعاية الأطفال؛ في هندوراس من أجل مساعدة المكتب القطري على رصد أعقاب الأزمة التي تلت الانتخابات؛ في موريتانيا من أجل تعزيز الخبرة في مجال حقوق الإنسان في السياق الإنسانيّ؛ والرصد عن بعد لوضع حقوق الإنسان في فنزويلا.

وفي العام 2018، تمّ نشر الموظّفين من أجل رصد تدهور وضع حقوق الإنسان في نيكارغوا والإكوادور؛ وفي كوكس بازار في بنغلادش، من أجل تقديم المشورة إلى منظّمات حقوق الإنسان التي تقدّم المساعدة إلى اللاجئين من الروهنغيا[[4]](#footnote-4).

### التمويل و الميزانية

تغطّي المساهمات الطوعيّة التي تقدّمها الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، حوالى ثُلُثَي دخل مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان. أما باقي الدخل فتغطّيه ميزانية الأمم المتّحدة العادية. ويتم تمويل ميزانية الأمم المتّحدة العادية، التي تقرّها الجمعية العامة، عبر "اشتراكات مقرّرة" تسدّدها كلّ دولة عضو، وتُحدَّد وفقًا لصيغة تأخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد الوطني في كلّ دولة وقوّته.

والميزانية العادية للعام 2020 هي أوّل ميزانية سنوية يتم إعدادها وفقًا لبرنامج الإصلاح الإداري الذي اعتمدته الأمم المتحدة. ففي الواقع، وافقت الجمعية العامة خلال دورتها الثانية والسبعين على التغيير المقترح والانتقال من دورة ميزانية لفترة سنتين إلى دورة ميزانية سنوية على أساس تجريبي انطلاقًا من العام 2020. وستستعرض الجمعية العامة تنفيذ الميزانية السنوية خلال دورتها السابعة والسبعين المنعقدة في أيلول/ سبتمبر 2022 بهدف اتّخاذ قرار نهائي بهذا الشأن.

و يجدر بميزانيّة الأمم المتّحدة العاديّة أن تموّل كافة الأنشطة التي تنشئها ولاية الجمعيّة العامة والهيئات الفرعيّة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان. وحقوق الإنسان من المسؤوليّات التي تنصّ عليها شرعة الأمم المتّحدة وتُعتَبَر إحدى الركائز الثلاث التي تقوم عليها منظومتها، إلى جانب التنمية، والسلم والأمن. ويؤكّد برنامج الأمين العام "حقوق الإنسان أوّلاً" والنداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان بصورة جليّة، أهميّة حقوق الإنسان المحوريّة بالنسبة إلى عمل الأمانة العامة للأمم المتّحدة ككلّ.

وعلى الرغم من ذلك، لا تخصّص الميزانيّة العاديّة إلاّ نسبة لا تُذكَر من الموارد المخصّصة للركائز الثلاث من أجل تمويل حقوق الإنسان. فمع توجيه حوالى نصف موارد الميزانية العادية إلى هذه الركائز الثلاث، لا تتلقى حقوق الإنسان إلاّ 3,7 في المائة من ميزانية الأمم المتّحدة العادية. وبعبارة أخرى أكثر تحديدًا، خصّصت ميزانية الأمم المتّحدة العادية 7,7 في المائة لركيزة حقوق الإنسان من أصل 51,7 في المائة من إجمالي موارد الميزانية العادية المخصّصة لركائز منظومة الأمم المتحدة الثلاث، وذلك من دون احتساب الأموال التي خصصتها لمكونات حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. وقد بلغت مخصّصات الميزانية العادية الأوّلية للمفوضيّة في العام 2020 مبلغ 116,4 مليون دولار أميركي، مقارنةً بالمخصّصات النهائيّة التي بلغت 105,6 مليون دولار أميركي في العام 2019.

### تعتمد مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان بشكل كبير على المساهمات الطوعيّة

كرّست الميزانية العادية للعام 2020 استمراريّة "النمو الصفري" السائد منذ سنوات، كما حملت عددًا من التخفيضات الشاملة التي قرّرتها الجمعية العامة. وبالتالي، وعلى الرغم من استمرار الولايات الرسمية لحقوق الإنسان في النمو من حيث العدد والنطاق، وطلب الدول الأعضاء رسميًا النظر في زيادة حصّة الميزانية المخصّصة لحقوق الإنسان، فإن مستوى الموارد المخصّصة لبرنامج حقوق الإنسان آخذ في الانخفاض. ونتيجة لذلك، تواصل مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان الاعتماد بشكل كبير على المساهمات الطوعية لتمويل 23 في المائة من أنشطة كان من المفترض أن تموّلها الميزانية العادية، لا سيّما عمل هيئة المعاهدات والإجراءات الخاصة.

وتؤدّي الصعوبات على مستوى التدفق النقدي بسبب تأخّر الدول الأعضاء في تسديد الاشتراكات المقررة وتوقيت المخصصات، إلى تفاقم هذه الأوضاع المالية الصعبة أصلاً. وعلى الرغم من أنّ الموافقة على معظم الموارد اللازمة للولايات الجديدة التي يعتمدها مجلس حقوق الإنسان تجري بصورة سنوية، إلاّ أنّ التأخّر في عرضها على الجمعية العامة يعني أن المفوضية مضطرة إلى الاعتماد على الموارد المتوفّرة لتغطية الأنشطة الجديدة ضمن إطار زمني فوري. ومع انتقال الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى ميزانية سنوية، ستزداد هذه المسألة تعقيدًا[[5]](#footnote-5).

### التقارير السنوية، والنداءات والخطط

### تنشر مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرًا سنويًا يعرض الإنجازات التي حقّقتها خلال الأشهر الـ12 الأخيرة. وتتمّ مقارنته مع خطّة الإدارة المُعتَمَدة. وتنشر أيضًا نداءً سنويًا للحصول على تمويل إضافي طوعي من أجل تلبية الطلب المتزايد باستمرار على دعمها[[6]](#footnote-6).

1. مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، **من نحن. لمحة عامة،** مفوضية حقوق الإنسان 1996-2019، <https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/WhoWeAre.aspx>، تاريخ التصفّح: 19/11/2021. [↑](#footnote-ref-1)
2. ##  مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لمحة تاريخيّة عن مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، مفوضية حقوق الإنسان 1996-2019، <https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/BriefHistory.aspx>، تاريخ التصفّح: 19/11/2021.

 [↑](#footnote-ref-2)
3. مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، **لمحة تاريخيّة عن مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان**، مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-3)
4. ##  مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العالم: جعل حقوق الإنسان حقيقة على أرض الواقع، مفوضية حقوق الإنسان 1996-2019، <https://www.ohchr.org/AR/Countries/Pages/WorkInField.aspx>، تاريخ التصفّح: 19/11/2021.

 [↑](#footnote-ref-4)
5. ##  مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تمويل وميزانية المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مفوضية حقوق الإنسان 1996-2019، <https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/FundingBudget.aspx>، تاريخ التصفّح: 19/11/2021.

 [↑](#footnote-ref-5)
6. ##  مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ماذا نفعل: لمحة عامة، مفوضية حقوق الإنسان 1996-2019، <https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/Pages/WhatWeDo.aspx>، تاريخ التصفّح: 19/11/2021.

 [↑](#footnote-ref-6)